ويجد النظر اللغوي المعاصر شيئًا من الغرابة في إخراج المنقول من المشترك. ذلك أن النقل، مع تقادم العهد، يعد واحدًا من عوامل التطور في دلالات الألفاظ، وتعيش الألفاظ بدلالاتها المتعددة في العصر الواحد [1]، فتكون بذلك مما ينطبق عليه التعريف العام للمشترك وهو: « اللفظ الواحد للمعاني المتعددة ».

وتتحدد رؤية الأصوليين وتعريفاتهم بمسلماتهم وقواعد علمهم، لذلك فإن ما يهمنا هنا هو تعريف اللغويين للمشترك، والأنواع التي أدخلوها فيه والأخرى التي أخرجوها منه، لكي نتبين في النهاية، رؤيتهم التعدد الدلالي وتقسيماته، ونقارن بينها وبين معطيات اللغويات الحديثة، ثم نبين أين يقع بحثنا هذا من هذه الخارطة.

نقل السيوطي في المزهر عن ابن فارس قوله [2]: «يسمى الشيئان المختلفان بالاسمين المختلفين، وذلك أكثر الكلام كرجل وفرس. وتسمى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد؛ نحو عين الماء وعين المال وعين السحاب. ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة؛ نحو السيف والمهنَّد والحسام».

فهذا التقسيم هو التقسيم العام لألفاظ اللغة باعتبار عدد المعاني التي تدل عليها.

يقول السيوطي[3] و«القسم الثاني مما ذكره [يعني ابن فارس] هو المشترك الذي نحن فيه.

وقد حدَّه أهل الأصول بأنه اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالةً على السواء عند أهل تلك اللغة، واختلف الناس فيه، فالأكثرون على أنه ممكن الوقوع، لجواز أن يقع إما من واضعين، بأن يضع أحدهما لفظًا لمعنى، ثم يضعه الآخر ويشتهر ذلك اللفظ بين الطائفتين في إفادته المعنيين، وهذا على أن اللغات غير توقيفية.

وإما من واضع واحد لغرض الإبهام على السامع، حيث يكون التصريح سببًا للمفسدة [أو لدواعي اللغة الأدبية أو غير ذلك من أسباب تعمد الإبهام] والأكثرون أيضًا على أنه واقعٌ لنقل أهل اللغة ذلك في كثير من الألفاظ». «وذهب بعضهم إلى أن الاشتراك أغلب... ولا خلاف على أن الاشتراك على خلاف الأصل» [4].

---

(١) راجع: رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، ط٢، الخانجي، القاهرة ١٩٩٥م، ص١٨٩، ٢٠٠.
(٢) السيوطي، المزهر، ج١، ص٣٦٩. (٣) المرجع السابق، ص٣٦٩.
(٤) المرجع السابق، ص ٣٧٠.